السودان

النازحون في دارفور

جيل الغضب

المحتويات

1. لمحة عامة	1
2. الخطر المحدق بالمخيمات	5
3. النساء: خطر الاغتصاب الماثل أبداً	8
4. داخل المخيمات، الأسلحة رخيصة	12
5. شباب يائس – جيل ساخط	15
6. خطر عمليات النقل القسري والإعادة القسرية	19
7. الحماية المتوافرة للنازحين: المعايير الدولية	22
8. التوصيات	24
الهوامش	26

الناشر:
منظمة العفو الدولية
Amnesty International
International Secretariat,
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
الموقع على الانترنت:
www.amnesty.org

رقم الوثيقة: AFR 54/001/2008

ذهبت إلى الجبال حيث وجدت أهلي تحت الصخور
ذهبت إلى الفاشر حيث وجدت أهلي تحت الأكياس
ذهبت إلى نيالا حيث وجدت أهلي تحت الأشجار
ذهبت إلى الجنينة حيث وجدت أهلي في الخرائب المهجورة
ذهبت إلى زالينغي حيث وجدت أهلي في الأودية
ذهبت إلى كتم حيث وجدت أهلي في الأدغال
ذهبت إلى كبكبية حيث وجدت أهلي تحت الأكياس
ذهبت إلى كاس حيث وجدت أهلي تحت الأشجار
ذهبت إلى وادي صالح حيث وجدت أهلي في الأودية

يا أماه ماذا يجري ؟
أيها الشبان تعالوا إلى هنا وانظروا
أيها الشبان أصلحوا أحذيتكم

مريم أمو، مغنية من الفور

1. لمحة عامة

«أهيب بالجميع أن يفكروا في سكان المخيمات، وأولئك الموجودين في المنفى... والمعيشة التي يعيشونها، حياة بدون مستقبل، والمعاناة التي تعرضوا لها، والجوع، وشباب بدون أمل، والآلاف الذين لقوا حتفهم... فهل ينبغي علينا أن ننتظر قبل أن نعطيهم الأجوبة؟ هل تعتقدون أن سكان المخيمات يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك؟ هل تعتقدون أن سكان المخيمات قادرون على مواصلة العيش في هذه الأوضاع؟»
البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.
أكتوبر/تشرين الأول 2007

يُعتقد أن ما يزيد على 90,000 نسمة لقوا مصرعهم نتيجة النزاع الدائر في دارفور منذ العام 2003. ويعتقد أن زهاء 200,000 توفوا لأسباب تتعلق بالنزاع، وأن ما يفوق 2,3 مليون نسمة نازحون داخلياً. وإزاء مواجهة تمرد في العام 2003، استغلت الحكومة السودانية أجواء التوتر السائدة لتسليح الميليشيات المحلية المسلحة واستخدمتها، بدعم حكومي جوي وبري، للنزوح القسري لمئات الآلاف من الأشخاص.

ويعيش الآن معظم الذين طُردوا من منازلهم ومجتمعاتهم المحلية في أكثر من 65 مخيماً للنازحين داخلياً منتشرة في أرجاء دارفور.

وهناك آخرون لا يعيشون في المخيمات ولكنهم يحتمون في بلدات دارفور، حيث يحتلون الأكواخ أو يعيشون مع الأقرباء أو سواهم ممن عرضوا عليهم ركناً في دارهم. وإضافة إلى ذلك، لجأ المئات غيرهم، معظمهم من النازحين حديثاً، إلى الأدغال، حيث يقتاتون بصورة غير مستقرة على الفواكهة والحبوب البرية أو يتلقون مساعدات من السكان المحليين الذين ظلت قراهم بمنأى عن الهجمات.

وقد فر الآلاف من أبناء دارفور الآخرين إلى بلدات تقع في أماكن أخرى من السودان، معظمها في ولاية كُردوفان المجاورة. ووصل بعضهم إلى شرق السودان، حيث يعيش أشخاص كثيرون قدموا من دارفور منذ سنوات ويعملون في مشاريع اقتصادية، كما فر بعضهم إلى الخرطوم.

ويُعرف أن زهاء 240,000 نسمة من أبناء دارفور يعيشون في 12 مخيماً للاجئين في شرق تشاد.

وتقع مساحات شاسعة من دارفور في مناطق قفرة وخالية من السكان تقريباً باستثناء بعض البدو، برغم أنه تظل هناك مناطق قليلة يتم فيها الحفاظ على التوازن الهش وتظل القرى قائمة. وفي بعض أجزاء دارفور، تُشكل نبتات الدُخن والذرة البيضاء التي تنمو بين الأعشاب الطويلة والأشجار الإمارات الوحيدة الباقية من القرى القديمة. وفي مناطق أخرى لم يبق من القرى السابقة إلا الجدران المحترقة المصنوعة من الطوب الرملي والمنازل المهجورة.

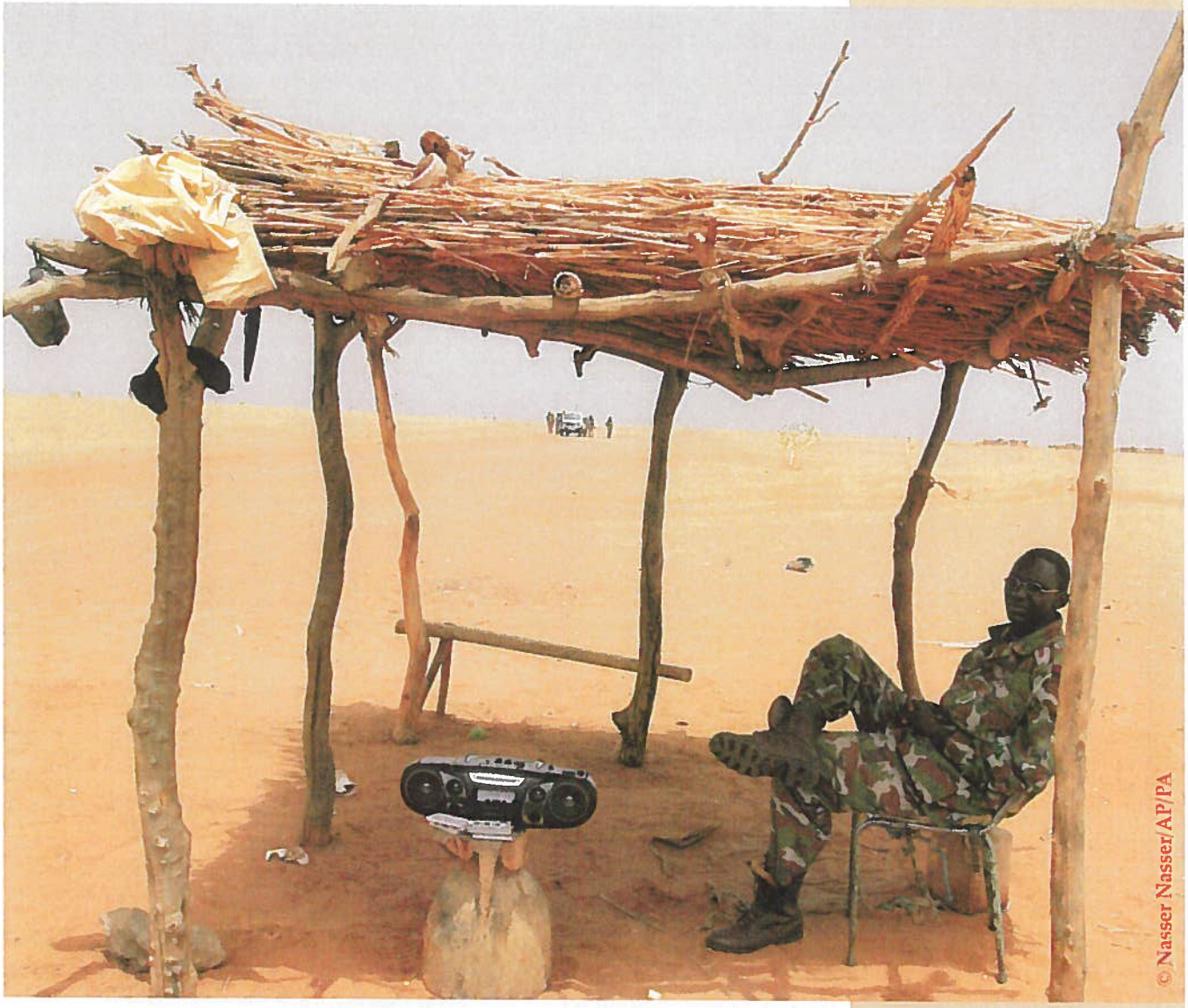

© Nasser Nasser/AP/PA

جندي تابع للحكومة السودانية يستريح عند نقطة تفتيش بالقرب من قرية أم أشعب المهجورة. وقد فر جميع القرويين إلى مخيم النازحين في زمزم، الكائن في جنوب بلدة الفاشر في يونيو/ حزيران 2006.

لقد نزحت عائلات عديدة قسراً عدة مرات، ويستمر تقاطر النازحين الجدد على مخيمات النازحين داخلياً. وبحسب أرقام الأمم المتحدة، هُجر 30,000 شخص إضافي في أكتوبر/تشرين الأول 2007 نتيجة الهجمات التي شنت على مهاجرية في جنوب دارفور وبير دقيق وأم دخم في غرب دارفور.[1] فرفع ذلك عدد النازحين بين يناير/كانون الثاني 2007 ونهاية نوفمبر/تشرين الثاني إلى قرابة 280,000.

ومنذ العام 2004 قدمت عملية إنسانية ضخمة الطعام والماء والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية لأكثر من أربعة ملايين نازح ولأشخاص، برغم أنهم ليسوا نازحين، إلا أنهم وقعوا في براثن الفقر بفعل النزاع والهجمات.[2] ولكن كما قال نازح سابق من مخيم مرشينغ فإن «المنظمات غير الحكومية توفر لنا الطعام والماء ولا تستطيع أن توفر لنا الأمن».

الأمن صعب المنال في دارفور

تواصل الحكومة السودانية شن هجمات جوية وبرية مبدية استهتاراً تاماً بحماية المدنيين. وفي العام 2006، وُقعت اتفاقية السلام في دارفور بين الحكومة السودانية وإحدى الجماعات المسلحة التي تقاتل في دارفور – جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. ولم توقع إلا قلة من الفصائل المسلحة الأخرى على اتفاقية السلام. وبرغم أن معظم بنود اتفاقية السلام لم تُطبق، إلا أن بعض المواقع الحكومية والمناطق في دارفور سُلِّمت إلى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وإلى فصائل أخرى (تُعرف معاً «بالموقعين») قبلت اتفاقية دارفور للسلام.

وعوضاً عن نزع سلاح الجنجويد، كما وافقت على ذلك في اتفاقيات عديدة، ومن ضمنها بموجب اتفاقية دارفور للسلام، وزّعت الحكومة السودانية مزيداً من الأسلحة الأفضل على الجنجويد وضمتهم إلى تنظيمات شبه عسكرية: قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية والشرطة البدوية وحرس مخابرات الحدود.

وتستمر النزاعات بين الجماعات الإثنية (ومن ضمنها عرب ضد عرب). ويرتدي بعض أفراد ميليشيا الجنجويد بزات القوات شبه العسكرية الحكومية، ويتنقلون في المركبات الحكومية ويحملون قذائف صاروخية. وقد قُتل أكثر من 400 شخص بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2007 في مصادمات مسلحة عندما هاجم رجال الرزيقات الشماليون، الذين يرتدي معظمهم بزات مخابرات حرس الحدود، قرى التارجم. وكان معظم القتلى من القرويين التارجم المسلحين الذين ردوا على إطلاق النار، لكن توفي أيضاً الشيوخ والعاجزون عن الهرب.

والجماعتان المسلحتان اللتان عارضتا الحكومة في العام 2003 وحضرتا محادثات السلام في العام 2006 تشرذمتا قبل نهاية العام 2006. وبحسب تقديرات مختلفة هناك أكثر من 50 جماعة مسلحة، بعضها أكبر حجماً وأفضل تسليحاً من سواها. وبعض الجماعات المسلحة لا وجود له خارج مؤتمرات السلام التي تعقد في ليبيا، ولا سياسة له سوى ابتزاز المال وسرقة المركبات. وقد انضمت الآن جماعات مسلحة عربية إلى الجماعات المسلحة غير العربية، لدى بعضها برنامج سياسي وصلات بجيش تحرير السودان، وأخرى تتألف من جنجويد سابقين يشعرون أن الحكومة خدعتهم. وتحالفت فصائل في المجموعات العربية المسلحة مع الحكومة، أو تعاونت مع جماعات المعارضة المسلحة، أو حافظت على استقلالها، مستخدمةً أسلحتها للسلب والنهب.

والسفر على الطرقات في كافة أنحاء دارفور محفوف بالمخاطر – ويتم خطف المركبات وقتل عمال الإغاثة، إذ قُتل سبعة منهم خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2007 وحده. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2007 وحتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، خُطفت 128 مركبة عائدة إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتعرضت 74 قافلة إنسانية للهجوم. ووصف مدافع عن حقوق الإنسان توجه من نيالا إلى الفاشر في أكتوبر/تشرين الأول 2007، كيف مر عبر 14 نقطة تفتيش خلال الرحلة التي بلغ طولها 200 كيلومتر: نقاط تفتيش تابعة للحكومة والجنجويد وعدد كبير من مختلف الجماعات المسلحة التابعة لجيش تحرير السودان السابق وحركة العدالة والمساواة، التي يقف بعضها إلى جانب الحكومة وبعضها الآخر ضدها.

وخلال العام 2007، ازداد الوضع سوءاً. ومنذ العام 2004، ترابط قوة تابعة للاتحاد الأفريقي، هي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في دارفور، أولاً لمجرد مراقبة اتفاقية وقف إطلاق النار، لكنها فيما بعد مُنحت صلاحيات لحماية المدنيين. بيد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي يعمل أفرادها فوق طاقتهم وبدون وسائط نقل كافية، أثبتت عجزها عن الدفاع عن نفسها، ناهيك عن الدفاع عن السكان المحليين.

«في مايو/أيار 2006، كانت الأوساط الإنسانية تستطيع الوصول إلى الجميع تقريباً، أما الآن فلا نستطيع الوصول إلى حوالي نصف مليون نسمة. ونتعرض للهجوم كل يوم، ونواجه عمليات خطف كل يوم، ويتعرض عمال الإغاثة التابعون لنا للهجمات كل يوم. وقد احتجز عدد كبير من موظفي الإغاثة تحت تهديد السلاح [و] في حالات عديدة، اعتُقلوا طوال ساعات وأحياناً حتى صباح اليوم التالي وفي أحياناً كثيرة كان يُلقى بهم في الصحراء. وهناك مناطق واسعة لا نستطيع الوصول إليها؛ وهي مناطق نتمتع فيها بما نسميه الدخول المتقطع. وقد بدأنا نشهد تأثير عدم القدرة على الدخول – زيادة في سوء التغذية ومزيد من الأمراض التي يقع ضحيتها الأطفال، مثل الإسهال».

مايك ماكدونا غ، مدير شمال السودان في مكتب الأمم المتحدة
لتنسيق الشؤون الإنسانية في حديث له في أغسطس/آب 2007[3]

وفي سبتمبر/أيلول 2007، لقي 12 من أفراد قوة حفظ السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مصرعهم في حاسكانيتا، على يد قوات تابعة لجماعات المعارضة المسلحة كما يبدو.

وتتأثر دارفور تأثراً شديداً بانتشار الأسلحة الصغيرة. وقد أغرقت الحكومة المنطقة بالسلاح الذي أُعطي في معظمه لميليشيات الجنجويد. كذلك استوردت عشرات الجماعات المعارضة المسلحة السلاح إلى دارفور ومخيمات النازحين داخلياً. وتنقل معظم هذه الأسلحة عبر جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا. فجميع مخيمات النازحين داخلياً تقريباً تعج بالأسلحة. وبوجود هذه الأسلحة وبوجود جيل من الشبان القابعين في المخيمات الذين لا يفعلون شيئاً والمحبطين والساخطين، ازداد خطر تجنيد الجماعات المسلحة لهم.

«هناك درجة كبيرة من الغضب في صفوفهم ولا يعرفون كيف يتعاملون معه. وهذا الجيل من الشباب الذين ليس لديهم قدر يُذكر من التعليم أو مستقبل أو عمل، لا يجدون أمامهم ما يفكرون به سوى حمل السلاح».

سيف الدين نمر، عامل سابق في منظمة غير حكومية من الجنينة

إن الأشخاص الذين أُخرجوا من ديارهم قسراً، النازحون داخلياً منهم أو اللاجئون، قد عانوا الأمرّين خلال أزمة دارفور، وجرى عموماً تجاهلهم فيما تدور المشاحنات بين الجماعات المسلحة والحكومة. ولا يمكن للسلام أن يدوم بدون التأكد من احترام الحقوق الإنسانية للنازحين وحمايتها. وتشمل هذه الحقوق: حق العودة إلى الديار طواعية، بأمان وكرامة أو التوطين التطوعي أو الاندماج في المجتمع المحلي؛ والحق في الحياة والكرامة الشخصية؛ والحق في سبيل انتصاف فعال، ومن ضمنه التعويض المادي ورد الحقوق والتعويض، والحق في حرية التعبير؛ ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب، كذلك من الضروري الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان دارفور، مثل الحقوق في ما يكفي من الطعام والماء والمرافق الصحية والسكن والحق في التعليم.

ويركز هذا التقرير على وضع النازحين في دارفور. ويتضمن توصيات مقدمة إلى الحكومة السودانية والجماعات المسلحة والمجتمع الدولي، وإلى البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) التي تسلمت مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس) في نهاية العام 2007.[4]

2. الخطر المحدق بالمخيمات

يعيش النازحون داخلياً في فراغ على صعيد الحماية. وكان من المفترض أن تحمي القوة التابعة لأميس النازحين داخلياً في دارفور، ولكنها ابتُليت بنقص في الأفراد والأسلحة التي يحوز الجنجويد وجماعات المعارضة المسلحة التي غالباً ما تهاجم المدنيين على كميات أكبر منها. وأحياناً لم تُسيِّر أميس إلا دورية واحدة في اليوم في دارفور بأسرها.

وفي الوقت ذاته، يتوجس النازحون داخلياً من القوات المسلحة والشرطة السودانية التي يفترض أن تحمي المدنيين ويعتبرونها خصماً وليس حامياً لهم. وترد أنباء عديدة حول إلقاء القبض بصورة تعسفية على النازحين داخلياً خارج المخيمات لأن الشرطة أو الجيش يعتبرهم أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة. فالنفور القائم بين النازحين داخلياً والشرطة أدى إلى نشوب خلّافات عنيفة في مخيمات النازحين داخلياً. وقد أحرق النازحون داخلياً مراكز الشرطة، كما حدث في مخيم كالما في العام 2005، ومكاتب لجنة الشؤون الإنسانية التابعة للحكومة.[5]

ويعيش معظم النازحين في المخيمات وبعضها شاسع مثل تلك المقامة في جريدة (120,000) وكالما (90,000) وأبو شوق (أكثر من 50,000). وبعضها مثل المخيمات المقامة حول الجنينة، قريبة بما يكفي من البلدات بحيث يسهل الوصول إليها. فكالما قريب من نيالا، وهي بلدة رئيسية، لكن الطريق تكون عادة مغلقة أو خطرة. وتطوق القوات المسلحة السودانية المخيم وترغم النازحين داخلياً والزوار على المرور عبر نقطة تفتيش.

ويقع الجريدة، أكبر مخيمات دارفور، في منطقة خاضعة لسيطرة جنود جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وهو مجموعة ضمن جيش تحرير السودان وقعت على اتفاقية السلام في دارفور للعام 2006. وفي سبتمبر/أيلول 2006، عقب هجوم على معسكره، اعتقل جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي رجالاً من المساليت ما لبثوا أن «اختفوا»، وعُثر على جثث ثمانية منهم في يناير/كانون الثاني 2007 في قبر جماعي. ويقول الأشخاص النازحون داخلياً في المخيمات إن جنود جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي قد اغتصبوا النساء المحليات.

وبعض المخيمات، مثل موساي وحمادية، هي مخيمات للعرب النازحين، ويعيش العرب أيضاً مع النازحين من غير العرب في مخيمات أخرى للنازحين داخلياً. والمخيمات الأخرى مثل كيدينغير وروكورو نائية وتقع في مناطق تخضع لسيطرة جماعات مسلحة. وغالباً ما تواجه المنظمات الإنسانية صعوبات جمة في الوصول إلى هذه المناطق ولا تستطيع الدخول إلى المخيمات إلا بصورة متقطعة.

وتضم المخيمات شرائح كاملة من المجتمع. وبرغم أن معظم النازحين داخلياً هم مزارعون، إلا أن المخيمات تضم أيضاً أطباءً ومدرسين ومهندسين، وعضواً سابقاً واحداً على الأقل في البرلمان يفضل البقاء قريباً من الناس الذين يمثلهم. ويقام في معظم المخيمات نظام حكم محلياً يضم شيوخاً تنتخبهم قطاعات مختلفة. وتغيب النساء بشكل ملحوظ عن المناصب العليا، لكن معظم المخيمات تضم قيادة موازية من

© Espen Rasmussen/Panos

رجال ميليشيا الجنجويد على صهوة الجياد بالقرب من الحدود مع تشاد.

الشيخات الإناث. وقد أقامت المخيمات الأكبر حجماً، مثل كالما، شكلاً من أشكال الشرطة ونظام القضاء المحليين. وهنا، يضمن شيوخ كل قطاع مثول المتهم، وإذا جرى توقيع غرامة، يتحمل القطاع المعني في المخيم مسؤولية دفعها.

وفي حين أن معظم النازحين داخلياً يعيشون في المخيمات، إلا أن العديد غيرهم التجأ إلى البلدات الواقعة بالقرب من قراه المدمرة. وفي بعض البلدات، مثل كبكبية، لا يوجد مخيم. وهناك يعيش النازحون بين سكان البلدة، ما أدى إلى زيادة في عدد السكان بلغت قرابة أربعة أضعاف. ويحتمي مهجرون آخرون داخلياً في الأدغال والغابات حيث يُحتم ذلك حصولهم على أقل قدر من المساعدة. وبعد مقتل جنود حفظ السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في حاسكانيتا في سبتمبر/أيلول 2007، احتلت القوات المسلحة السودانية البلدة وأحرقتها وفر سكانها إلى الأدغال. وسدت الحكومة الطرقات المؤدية إلى المنطقة، وبحسب الأمم المتحدة، مضى شهر كامل قبل وصول المساعدات إلى النازحين.

ويعاني النازحون داخلياً في منطقة لابادو بالطريقة ذاتها. وبرغم أن العديد من القرويين تعرضوا للتهجير وأُتلفت محاصيلهم نتيجة القتال الذين نشب خلال شهر رمضان (سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول

2007)، فإنه بحلول ديسمبر/كانون الأول ظلت الأمم المتحدة غير قادرة على الدخول إلى المنطقة. فنقاط التفتيش التابعة للحكومة تسد الطرقات المؤدية إلى المنطقة وقد مُنعت المنظمات غير الحكومية من مساعدة السكان. وعاش هؤلاء النازحون في سقائف تحت الأشجار، وفي موسم الحصاد، تمد القرى المجاورة التي لم تُتلف محاصيلها يد المساعدة لهم.

وفي مناطق عديدة من دارفور تخضع الطرقات لسيطرة ميليشيات الجنجويد الجوالة أو الفصائل التابعة لجماعات المعارضة المسلحة، المتأهبة أيضاً لمهاجمة المارة. وتقيم القوات المسلحة الحكومية والقوات شبه العسكرية التابعة للشرطة والجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة نقاط تفتيش غالباً ما تبتز المال من المسافرين. وتتعرض القوافل للخطف ويتم إيقاف الحافلات.

«يوم الأحد غادرنا موكجار متوجهين إلى فورو بارانغا. أولاً أُخضعنا لتفتيش روتيني من جانب الشرطة وخرجنا من السيارة عند نقطة التفتيش. وبعدما غادرنا وجدنا نقطة تفتيش عربية. فأجبرونا على الترجل من السيارة. ووضعونا في صف لتفتيشنا. فقلنا لهم إنه سبق أن فتشتنا الشرطة. فقال العرب: «إننا لا نعترف بعملية التفتيش تلك» وتفصحوا بطاقات إثبات الشخصية العائدة لنا وكانت بطاقتي سليمة، لكن بعضنا لم يكن يحمل بطاقات. فأخذوهم إلى مكان المراقبة وأمروهم بدفع غرامة قدرها *10,000* جنيه سوداني (5 دولارات أمريكية) وقالوا إنه إذا لم يدفعوا فلن يُسمح لهم بالمرور. فدفع البعض، لكن ثلاثة منا لم يكن لديهم مال. فدفع السائق عنهم. وكان في السيارة بعض العرب لكنهم لم يضطروا إلى الدفع».
«يعقوب»، موظف في الحكم المحلي

وغالباً لا يكون واضحاً ما إذا كان الذين يهاجمون المركبات هم من الجنجويد أو الجماعات المسلحة، أو ما إذا كانوا مجرد قطاع طرق. وفي أجزاء عديدة من دارفور هناك نمط يتمثل في قيام الميليشيات المسلحة بابتزاز المال من السكان المحليين عبر الحواجز المقامة على الطرق، ومصادرة الأمتعة أو المطالبة بدية.[6]

وفي أغسطس/آب 2007 خُطف 17 رجلاً وصبياً من المخيمات المقامة حول كيدينقير (مخيم في جزء من جبل مرة يسيطر عليه جيش تحرير السودان) على الطريق الممتدة من نيالا على أيدي الجنجويد وفي مقابلة هاتفية ساق قائد المجموعة العربية التي خطفت الرجال والفتيان أعذاراً مختلفة لمطالبته بالفدية. وقال إن المال يمثل غرامة على الدخول إلى منطقة تعتبر أراضي عربية، وأن المال هو دية لأربعة من العرب زعم أنهم قُتلوا على أيدي النازحين داخلياً. وأُطلق سراح الأشخاص السبعة عشر عندما دُفع نصف المبلغ. لكن الخوف ينتاب الآن النازحين داخلياً لأنهم لم يدفعوا بقية الفدية.

خطف الجنجويد مجموعة تضم 17 نازحاً داخلياً من مخيمات موجودة في منطقة كيدينقير في جبل مرة في أغسطس/آب 2007.

«كنا عائدين من نيالا للذهاب إلى مخيم كيدينقير، وكانت الأغلبية من التجار وبعض الطلبة، وقد أتى بعضهم من الخرطوم. وكنا مسافرين على متن شاحنة، وعندما وصلنا إلى جبرا، أوقفنا الجنجويد. وحدث ذلك في 2 أغسطس/آب 2007. وكانوا عرباً بلغ مجموعهم 54، بعضهم يرتدي الزي العسكري والبعض الآخر الجلابيات[7]، ويمتطون الجياد والجمال. وكانوا ينتمون إلى جلول نواعيبا (جماعة بدوية). وقد أفرجوا عن خمس نساء كانوا برفقتنا وأبلغونا بأنه ما كان يجب أن نمر عبر جبرا، فهي أرضهم وعلينا دفع 210,000,000 جنيه سوداني (حوالي 105,000 دولار أمريكي).
«وكنا سبعة عشر شخصاً؛ وكان أكبرنا سناً في الخامسة والخمسين وأصغرنا في الثامنة من عمره. وقيدوا كل ثلاثة منا معاً بحبال وبدؤوا يسيرون بنا نحو الشمال. ولم يقيدوا الفتى البالغ من العمر ثمانية أعوام. وسرنا ثلاثة أيام. وعندما وصلنا كان هناك مخيم للعرب، لكن بقينا في الخارج وربطونا إلى الأشجار. وفي الطريق ومن حين لآخر بينما كنا تحت الأشجار، كانوا يجلدوننا بالسياط أو يضربوننا بأعقاب البنادق أو بأيديهم. ولم يضربوا الطفل. ولم يقدموا لنا طعاما كافياً، مجرد وجبة واحدة في اليوم... وأصيب اثنان منا بالمرض. وبعد أن أمضينا 65 يوماً ونحن مقيدون أطلق سراحنا، لكننا احتجنا إلى ثلاثة أيام للعودة سيراً على الأقدام.
«وصلنا إلى ديارنا في 12 أكتوبر/تشرين الأول. وقد غبنا عنها طوال 71 يوماً. وسمعنا أن الناس تبرعوا لدفع نصف الفدية المالية، وأن النصف الآخر يجب أن يُدفع بعد شهر. لكن المال غير متوافر هنا. ولم نشتك إلى الحكومة - فإلى من نشكو أمرنا؟ والشرطة جزء منها».
آدم عبد الله، شخص مهجر داخلياً في كيدينقير

3. النساء: خطر الاغتصاب الماثل أبداً

«تظل النساء دائماً مصادر ثقافتنا ومستودع التاريخ والشعر ورواية القصص. ولهذا السبب لم تندثر ثقافة الفور في المخيمات».
محمد بركة، نائب سابق عن كبكبية، 2007

وكما قالت امرأة في مخيم الداعين في جنوب دارفور لجون هولمز، منسق الإغاثة الطارئة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، فإن النساء هن الضحايا الرئيسيون للنزاع. «لقد فقدنا أزواجنا وقرانا وعائلاتنا، وما زلنا نشعر بعدم الأمان حتى للذهاب إلى البلدات، وجمع الحطب، وهذا هو الوضع القائم طوال السنوات الأربع الماضية».

ويزيد عدد النساء في مخيمات النازحين داخلياً على عدد الرجال. وأحياناً يكون رجال العائلة قد قُتلوا أو سافروا إلى مكان آخر. وبرغم أن الرجال يتبوءون المناصب الرئيسية في كل مخيم، إلا أن النساء هن ربات العديد من الأسر، وكما يحدث في الأزمات والحروب في أغلب الأحيان، فإن النساء هن اللاتي يحافظن على وحدة العائلة.

وفي دارفور لم تقترن الهجمات التي دفعت الناس إلى الفرار من أراضيهم بالقتل وحسب بل أيضاً بالاغتصاب. وقد اغتُصبت النساء على نطاق غير مسبوق خلال حملة التهجير القسري الضخمة بعد العام 2003. واستخدمت ميليشيات الجنجويد الاغتصاب كسلاح لإذلال الذين هاجمتهم ولمعاقبتهم، حيث غالباً ما شنت هذه الاعتداءات علناً وخطفت بعض النساء ونقلتهن إلى معسكرات الميليشيات كي يعشن طوال أشهر في الرق الجنسي.[8]

ومع هروب النازحين من الأرياف طلباً للحماية في المخيمات أو القرى، استمر الجنجويد في مهاجمة واغتصاب النساء اللاتي غامرن في الخروج بحثاً عن الحطب أو للذهاب إلى السوق. ولعمليات الاغتصاب هذه غرض مزدوج: فكل عملية اغتصاب أو هجوم تشكل تحذيراً للذين فروا بأن المخيمات من الداخل هي وحدها المكان الآمن... فأراضيهم هي ملك للجنجويد.

«ولا تتوفر كميات كافية من الحطب حول المخيمات. لكن العرب الجمّالة[9] يهيمنون على المنطقة ولا نتجرأ على الإبتعاد كثيراً عن المخيم. فإذا كنت رجلاً تتعرض للضرب، وإذا كنت امرأة تتعرض للاغتصاب. فهم لا يقتلونك عادة. وإذا رضخت للضرب، فيكتفون بضربك، لكن إذا قاومت فسوف يقتلونك. أما النساء فيغتصبوهن».
«أحمد»، رجل مهجر داخلياً من مخيم دورتي، نوفمبر/تشرين الثاني 2007

نساء يحملن حزماً من الحطب في مخيم كالما للاجئين المخصص للنازحين داخلياً. وتتعرض النسوة اللاتي يغادرن المخيم لجمع الحطب أو الذهاب إلى السوق لخطر الهجمات العنيفة. وقد اغتصبت كثيرات منهن.

بعيد وصول قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى دارفور في العام 2004، بدأت بعض الوحدات تسيير «دوريات خاصة بالحطب» لحماية النساء من التحرش أثناء وجودهن خارج المخيم لجمع الحطب أو جلب الماء. لكن هذه الدوريات لم تغط أكثر من حفنة من المخيمات. وفي الآونة الأخيرة، توقفت دوريات الحطب هذه كلياً.

«النساء يخشين الخروج لجمع الحطب، وهن يخشين من الجنجويد وسواهم. وفي الماضي كان الاتحاد الأفريقي يوفر الحماية لهن، لكنه توقف عن القيام بذلك طوال العام الماضي».
«فاطمة»، امرأة مهجرة داخلياً من زالينغي، نوفمبر/تشرين الثاني 2007

وفي كل مخيم اتصلت منظمة العفو الدولية بالنازحين فيه، تكررت الحكاية نفسها. فالمخيمات محاطة في هذه الأيام بحزام من الأرضي المدمرة التي بالكاد بقيت فيها شجرة قائمة، وهو آخذ بالاتساع باطراد. وتحاول المنظمات غير الحكومية توفير بدائل للحطب ومواقد طهي أكثر فعالية، لكن عندما تغادر النساء المخيم، يستمر نمط الاغتصاب.

«تظل النساء يخرجن لجمع الحطب ما يشكل خطراً عليهن لأنهن قد يتعرضن للاغتصاب. لكننا نحن الرجال نظل نسمح لهن بالخروج لأن الرجال الذين يجمعون الحطب قد يُقتلون».
«محمود»، شخص مهجر داخلياً في الجنينة، نوفمبر/تشرين الثاني 2007

وفي زالينغي، بغرب دارفور، وهي منطقة تعاني من النزاعات وانعدام الاستقرار، حيث يتكرر فيها قتل الرجال واغتصاب النساء. ويرتكب الجناة هذه الانتهاكات دون أن ينالوا عقابهم. وبرغم أن معظم الضحايا يتهمن ميليشيا الجنجويد، إلا أنه وردت أيضاً أنباء تشير إلى ارتكاب الاغتصاب من جانب أفراد الجيش والشرطة السودانيين والجماعات المعارضة المسلحة الأخرى، بمن فيهم جنود جيش تحرير السودان/ فصيل ميني ميناوي. وتشير النساء أيضاً إلى أنهن لسن بمأمن من الاغتصاب على أيدي رجال نازحين داخل مخيمات النازحين داخلياً.

وحالات الإبلاغ عن الاغتصاب قليلة، وتحاول معظم ضحايا الاغتصاب التكتم على ما حدث، لأنهن يعرفن أنه لن يتم إلقاء القبض على أحد بسبب هذه الجريمة، ولا فائدة تُجنى من إلحاق المرأة أذى بسمعتها والإضرار باحتمالات زواجها. وإذا احتاجت المرأة المغتصبة لعلاج طبي، تفضل الحصول عليه في عيادة تديرها منظمة غير حكومية عوضاً عن مستشفى حكومي. وفي السابق، كان يترتب على النساء تعبئة استمارة (الاستمارة 8) للإبلاغ عن الاغتصاب قبل أن يُسمح لهن بتلقي العلاج. وبينما لم يعد هذا ضرورياً، إلا أن عدم الاستعداد الراسخ للذهاب إلى الشرطة يتواصل.

وقالت معظم ضحايا الاغتصاب اللواتي تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية إن الشرطة نادراً ما تُجري تحقيقاً في حالات الاغتصاب التي تُبلَّغ بها. وعندما تجري التحقيق فعلاً، قلما يتم العثور على الجناة وتوقيفهم، وإذا اعتُقل المشتبه به، نادراً ما تُحال القضية إلى المحكمة. وإذا كان الجناة المزعومون أفراداً في القوات المسلحة السودانية، تبدو العدالة مستحيلة. وحتى عندما تستطيع الضحية إعطاء أسماء الذين اغتصبوها، ترفض القوات المسلحة التحقيق في هذه الحالات، وتشعر الشرطة بالعجز عن إجراء الاعتقالات، حتى عندما تكون راغبة في ذلك.

وفي أحيان كثيرة جداً، يتم إلقاء القبض على الشخص الذي يتقدم بالشكوى. وفي الماضي كانت النساء اللاتي يشتكين من تعرضهن للاغتصاب يعتقلن بتهم ارتكاب الزنا؛ بيد أنه لم يتم تسجيل مثل هذه الحالات في دارفور العامين المنصرمين، ربما بسبب حقيقة أن مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة يتابعون جميع حالات الاغتصاب المبلَّغ عنها.

ويوثق تقرير لمجموعة خبراء الأمم المتحدة 57 حالة اغتصاب مُبلَّغ عنها، معظمها في النصف الثاني من العام 2007. وقد ارتُكبت 20 منها على أيدي أفراد في القوات المسلحة السودانية، وبعضها من جانب الشرطة ومعظم الحالات الأخرى من جانب رجال مسلحين مجهولي الهوية. وفي إحدى الحالات، اغتصب رجل مسلح امرأة كانت تجلب الحطب برفقة تسع نساء أخريات على مسافة كيلومترين من مخيم النازحين داخلياً في نيرتيتي الشمالي. وكانت حاملاً في شهرها الثامن، لذا لم تتمكن من الهرب أسوة برفيقاتها. وأصيبت بجروح في ظهرها ويديها، لكنها لم تُبلِّغ الشرطة بالحادثة، لاقتناعها بأن الشرطة لن تفعل شيئاً.[11]

«حدث ذلك في مايو/أيار من الصيف الماضي (2007) عندما غادرنا المخيم. وكنا خمس فتيات، جميعنا صديقات تتراوح أعمارنا بين 13 و16 عاماً لجلب الحطب.

«لم نُرد أن نبتعد كثيراً لأنه وقعت اعتداءات عديدة على النساء وقد طلب منا آباؤنا أن نتوخى الحذر وأن ننتبه إلى أي شيء. لذا قررنا أنه من الأسلم لنا أن نجلب الحطب من المنطقة القريبة من معسكر الجيش.

«وبدأنا بجمع الحطب، عندما اقترب منا فجأة ثلاثة رجال مسلحين يرتدون بزات كاكية اللون. فاعتقدنا أنهم جنود لأن الجنجويد عادة يمتطون الجياد والجمال. وعندما اقتربوا منا، قالوا «السلام عليكم» فأجبنا و«عليكم السلام». ثم طلب أحدهم ماء مني، لكنني قلت له بأننا جئنا إلى هنا لجمع الحطب وليس لدينا أي ماء. وأضفت أنه يستطيع إيجاد الماء في المقهى المجاور.

«فرحلوا وقررنا الانتهاء وحزم الحطب الذي جمعناه بدون تأخير. وبينما كنا نفعل ذلك، أتى ثلاثة رجال، لم يكونوا يرتدون بزات رسمية، واتجهوا نحونا مباشرة. فعرفت الرجل الذي تحدث إلي، فصرخت قائلة إنهم الرجال أنفسهم. وعلينا أن نذهب حتى ولو بدون الحطب. ثم دنا الرجال أكثر. وقال «يا نساء الفور، أنتم تعيشون الآن في المخيمات مثل الدجاج، لأن شبان الفور يقودون التمرد ضد الحكومة ...» فصحت بسائر الفتيات كي يلذن بالفرار. وعندما بدأنا بالركض، سمعنا صوت طلق ناري وصاحوا بنا: «توقفن وإلا سنطلق النار عليكن جميعاً!» وأمرنا بالجلوس وجلست كل واحدة حيث كانت.

«فحاولوا اقتيادنا إلى خور قريب. فهمسنا لبعضنا بعضاً بالهروب في اتجاهات مختلفة. وعندما بدأنا الجري، أُطلقت رصاصة أخرى، فذُعرت وتعثرت على صخرة وسقطت. وتمكنت ثلاث فتيات من الهرب. واتجه الرجل نفسه نحوي مباشرة. وقال: «أنت تثرثرين كثيراً، أنت التي قلت للأخريات بأن يركضن، أنت متعجرفة مثل المتمردين وغير مهذبة مثلهم». فقلت «أنت تخشاهم وتبدي شجاعتك ضد النساء». فصفعني على خدي الأيمن وسقطت على الأرض. وقال أحد الآخرين له: «لا تضرب الأمة (الخادمة) لأن يديك لن تنظف أبداً من أقذارها». وبدأ الرجل يشد ثوبي بينما كنت ملقاة على الأرض، فدفعته بعيداً عني وسقط على الأرض. فنهضت والتقطت حجراً كبيراً لأضربه به، لكن أحدهم أمسك بي بقوة من الخلف وطرحني أرضاً مرة أخرى. وبدأ كلاهما بتجريدي من ملابسي، ثم بدؤوا باغتصابي إلى أن أغمي علي. وعندما استعدت وعيي وجدت نفسي عارية وجسدي مغطى بالبول. ولدى رؤيتي هذا، بدأت أصرخ وأبكي بجنون.

«وهرع شقيقي الأكبر إلى المنطقة بعدما سمع بالقصة من الفتيات اللاتي هربن. فسمعني وجاء وعثر علي. وعندما شاهدني، سقط على الأرض، إذ لم يتحمل النظر إلي في هذا الوضع، فألقى بجلابيته علي كي أرتديها. وبدأ هو نفسه يبكي بمرارة. ثم أخذني إلى مكان آخر للاختباء حتى مغيب الشمس، وبعد ذلك وصلنا إلى المخيم. فتوجهت إلى خيمتنا وذهب شقيقي مباشرة إلى شيخ المخيم للإبلاغ عن الحادث.

«وأتى الشيخ، وهو شخص لطيف، لرؤيتي. وقال لعائلتي أن تلك جريمة حقيقية، لكن أفراد الأمن لا يسمحون له بالإبلاغ عن هذه الحالات، لذا علينا الذهاب إلى الشرطة. لذا أتى الشيخ معنا إلى شرطة زالينغي. وكان الشرطي المناوب عربياً وعندما بدأ شقيقي والشيخ برواية ما حدث، قاطعهما قائلاً: «الفتاة تبدو نظيفة جداً، من يستطيع أن يصدق أنها اغتُصبت؟» فأخبره شقيقي أن جسمي كان مغطى بالبول، لذا كان علي الإغتسال. لكن الشرطي لم يوافق على فتح محضر بالقضية ولم يقدم الاستمارة[8]، قائلاً لنا إنه يجب الإبلاغ عن هذه الحالات في ساعات العمل الصباحية. وكانت والدتي تبكي، فأمرها الشرطي بالكف عن البكاء وإلا سيعتقلها. فقال له شقيقي إن والدتي لا تستطيع أن تفعل شيئاً سوى البكاء لأن الإجراءات تفتقر جداً إلى المرونة لدرجة لا تساعد الضحايا. فانتفض الشرطي من كرسيه ودعا شرطياً آخر لاعتقال شقيقي زاعماً أنه أهان الشرطة وأخل بالنظام العام. وظل شقيقي معتقلاً هناك لمدة أربعة أسابيع بدون محاكمة.

«الآن أنا بخير وقد تزوجت، لكنني لن أنسى ما حييت ما حدث لي... وينتابني شعور بأنني سألتحق يوماً ما بالحركات للانتقام لما حدث لي. وأنا أعرف الرجال الذين اغتصبوني. واحتفظ دائماً بسكين؛ فإذا التقيت بهم أو بأحدهم، فلن أتردد في طعنهم...

«لقد شغلت صور ذلك اليوم تفكيري. ولا أستطيع القول إنني شفيت تماماً. فالصدمة لا تزال رهيبة. وأنا لا ولن أثق في الشرطة أبداً».

«أمينة» (أمنة) (طلبت هذه الفتاة المهجرة إبقاء اسمها وكذلك اسم مخيمها طي الكتمان)

4. داخل المخيمات، الأسلحة رخيصة

«لدى الحركات[10] والأنصار المؤيدين للحكومة أسلحة داخل المخيمات، وهي عموماً بنادق جي-3 وكلاشنكوف. وتعطي الحكومة قوات الأمن بعض الأسلحة ونعتقد أنها من أجل قتل بعض الأشخاص، لكنني لا أعرف أية أسماء. كذلك قد تقتل الحركات الأشخاص الذين تعتقد أنهم جواسيس للأمن».
«محمود»، ناشط من الجنينة

اللون السياسي للمخيمات يتغير باستمرار. ففي بعض مخيمات النازحين داخلياً، يعادي الناس جميع الجماعات المسلحة، وفي مخيمات أخرى يدينون بالولاء الشديد والمتشدد لإحدى الجماعات المعارضة المسلحة أو ينقسمون بين جماعات معارضة مسلحة مختلفة.

وقد شهدت مخيمات عديدة توترات داخلية، وبخاصة تلك التي تضم أقلية تساند جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي الذي وقع على اتفاقية السلام مع الحكومة. وفي بعض المخيمات يستخدم مناصرو إحدى الجماعات المسلحة، غالباً جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بنية المخيم للهيمنة عليه. بيد أنه برغم الإحباطات والتوترات السائدة منذ أربع سنوات لا يلوح في الأفق أي حل، وقد تمكنت معظم المخيمات من ضمان التقليل إلى أدنى حد من الانقسامات الإثنية أو السياسية. وفي مخيم أبو شوق شهدت بعض الأيام مظاهرات غاضبة استهدفت أولئك الذين تقاعسوا عن تأييد عبد الواحد محمد نور، زعيم جيش تحرير السودان، والخصم اللدود الآن لاتفاقية دارفور للسلام. وعلى مدى أيام ساد المخيم توتر شديد منع العاملين الإنسانيين من دخوله، لكن في نهاية المطاف، وبحسب إدارة المخيم، أقنعوا كافة الأطراف بوجوب أن يعيش أولئك الذين يختلفون في ولائهم السياسي بسلام جنباً إلى جنب.

كالما مخيم استثنائي. وهو ثاني أكبر مخيم، حيث يضم ما لا يقل عن 90,000 مقيم (يقول المسؤولون المحليون في المخيم إن العدد الحقيقي يبلغ ضعفي ذلك) و29 جماعة إثنية مختلفة. وهو شديد الاكتظاظ وغالباً ما يعاني من الأوساخ. وهنا، كما في مخيمات أخرى، تدهورت العلاقات بين الجماعات الإثنية التي كانت فيما مضى متحالفة وذلك منذ توقيع ميني ميناوي، وهو من الزغاوة، على اتفاقية دارفور للسلام، ورفض عبد الواحد محمد نور، وهو من الفور، التوقيع عليها. ويتولى الأمن حراسة المخيم حيث توجد نقاط تفتيش عند مدخله، وغالباً ما تمنع الشرطة الناس من الدخول أو المغادرة.

© Sven Torfinn/Panos

صبي صغير ينظر عبر نافذة سيارة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود لُصقت عليها عبارة «لا توجد أسلحة» بالقرب من مخيم كالما للنازحين داخلياً.

هناك أسلحة بحوزة الجماعات الإثنية كافة في مخيم كالما. وفي أحد الأوقات كان هناك تنظيم شبابي قوي وموحد، لكن في الآونة الأخيرة، ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة وسواها من المصادر التي زارت المخيمات، شكّل الشبان مجموعات للاقتصاص من المجرمين، مُقسّمة بحسب أصلها الإثني: الفور والمساليت والزغاوة والداجو. وقد سجلت الأمم المتحدة أكثر من 10 حوادث استُخدمت فيها الأسلحة بين 16 و22 أكتوبر/تشرين الأول 2007 وعلّقت على ذلك بالقول إن «قدراً كبيراً من العنف يظل يُعزى إلى الفور المسلحين، ومن ضمنهم الأطفال، ضد القبائل الأخرى في المخيم». فمثلاً، يومي 16 و17 أكتوبر/تشرين الأول وقعت معركة بالأسلحة النارية بين الزغاوة والمساليت الذين يؤيدون جنود جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وبين الفور والداجو الذين يؤيدون جيش تحرير السودان/فيصل عبد الواحد. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول، وقعت مصادمات أُصيب فيها أربع نساء وأطفال على الأقل بجروح. وأُمر أصحاب المحلات بإغلاقها وجرى تدمير واجهاتها وإطلاق النار في الهواء. وفي اليوم التالي عادوا واعتدوا على المدنيين بالضرب.[12]

ويؤدي وجود الأسلحة في مخيم للنازحين داخلياً إلى تدهور الوضع الأمني. والأسلحة رخيصة الثمن. وقالت المصادر إنه في بعض مخيمات النازحين داخلياً يمكنك شراء مسدس بـ 25 دولاراً فقط. ويفاقم هذا

الانتشار للأسلحة من حوادث السرقة والاعتداء. وفي الأجواء المشحونة، وبوجود الخلافات السياسية والشكوك بأن بعض الأشخاص هم مخبرون للحكومة، أدت المشاحنات إلى حوادث إطلاق نار.

«توجد في مخيم كريندِيق بالجنينة أسلحة، وكل شخص لديه سلاح، لكنها تكون عادة مدفونة. وقد تأتي الحكومة لمداهمة المخيم في الصباح الباكر بأسلحتها. فلا تشعر بوجود أية سلطة في مخيم كريديق». «عبد الرحمن»، ناشط في منظمة غير حكومية من الجنينة.

وبرغم أنه يترتب على الحكومة واجب الحفاظ على الطبيعة المدنية والإنسانية لمخيمات النازحين داخلياً، فقد تقاعست إلى حد كبير عن القيام بذلك. ويتفاقم الوضع بحقيقة أن النازحين داخلياً يرتابون من المبادرات التي تطرحها الحكومة. وألقى النازحون داخلياً الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية باللائمة على الحكومة عن المأزق الذي يواجهونه وذكروا أنهم إلى أن يشعروا بدرجة أكبر من الأمان، فلن يكونوا مستعدين لتسليم أسلحتهم.

وإضافة إلى ذلك، يخشى الأشخاص المقيمون في مخيمات النازحين داخلياً من المداهمات التي تقوم بها قوات الأمن الحكومية بحثاً عن الأسلحة والتي تصحبها بثبات عمليات اعتقال وضرب عشوائية. ففي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أعلنت الشرطة أن سكان مخيم كالما يجب أن يسلموا جميع الأسلحة خلال ثلاثة أيام وأن الشرطة «ستصادر بالقوة جميع الأسلحة غير المسلمة بعد انتهاء التاريخ المعلن». ورداً على ذلك، أقام السكان حواجز طرق داخل المخيم. ووصف مراقبو المنظمات غير الحكومية حالة الذعر التي اجتاحت المخيم من المداهمة الوشيكة. واعترف أعضاء قيادة المخيم لمنظمة العفو الدولية بوجود بعض الأسلحة داخل المخيم، وقالوا إنهم مستعدون لتسليمها، لكن فقط لقوة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، ومن خلال تدخل الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لم تحصل المداهمة – وكذلك أية عملية لنزع سلاح المخيم.

وفي المخيمات المحيطة بزالينغي، حدثت موجة من الهجمات في يونيو/حزيران 2007 استُخدمت فيها الأسلحة وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن خمسة من سكان المخيم، غالباً على أيدي رجال مسلحين. وقد أردي ناشط وأحد زعماء المخيم آدم آدم، وهو موظف لدى منظمة غير حكومية إنسانية عمل حارساً ومشغلاً لمضخة ماء في مخيم خمسة دقائق، من مسافة قريبة على أيدي ثلاثة رجال مسلحين.

5. شباب يائس، جيل ساخط

«كم عدد الذين ماتوا ومن سيرعى عائلاتهم؟ انظروا إلى المخيمات – ليس هناك أمن ولا مدارس ثانوية. وهذا الجيل سيكون جيل الغضب، فتياناً وفتيات».
«محمد»، ناشط سياسي من دارفور.

من أصل الأربعة ملايين نسمة الذين تأثروا بالنزاع الدائر في دارفور، هناك 1,8 مليون طفل دون سن الثامنة عشرة. منهم حوالي مليون طفل تم تهجيرهم. ومنذ إبريل/نيسان 2006، أصبح هناك 120,000 طفل مهجر حديثاً.[13]

وبفضل التعبئة الهائلة لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، هناك مدارس ابتدائية في كل مخيم. ويذهب ما مجموعه 28 بالمائة من الأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية إلى المدرسة، بينهم نسبة 46 بالمائة من الفتيات. وبرغم أن العدد الإجمالي متدنٍ، إلا أنه أعلى مما كان عليه قبل نشوء أزمة دارفور.

ولكن قبل الأزمة كان الشبان يعملون في الزراعة وسواها من الأعمال. أما الآن فلا يفعلون ذلك. ويجد بعض الفتيان الذين يعيشون بالقرب من البلدات في مناطق آمنة نسبياً عملاً كحمالين ورعاة ماشية وعملا في السوق. بيد أنه في معظم الأحيان، يجلس الشبان في المخيمات دون أن يفعلوا شيئاً.

«وليس لدى الفتيان ما يفعلونه، فهم لا يعملون، ويكتفون بلعب كرة القدم أو ألعابنا التقليدية. وترى أكثر من 100 منهم جالسين تحت شجرة. وفي الماضي كانوا ربما يصنعون أشياء صغيرة من ما قد يجدونه، ألعاباً وعربات معدنية، لكن الآن لا تتوافر حتى المواد من أجل ذلك، ولا يستطيعون الخروج من المخيم للبحث عنها».
«إبراهيم»، أحد أبناء المساليت من جريدة

«الفتيان الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر ضائعون، فليس لديهم عمل، وبخاصة الخريجون، ويعيشون على الإغاثة».
«علي»، شخص مهجر داخلياً من مخيم أو شوق

وقد تجد الفتيات المهجرات اللاتي يعشن في البلدات أو بالقرب منها عملاً بأجر زهيد في غسل الملابس أو كمنظفات. وهن معرضات جداً للانتهاكات.

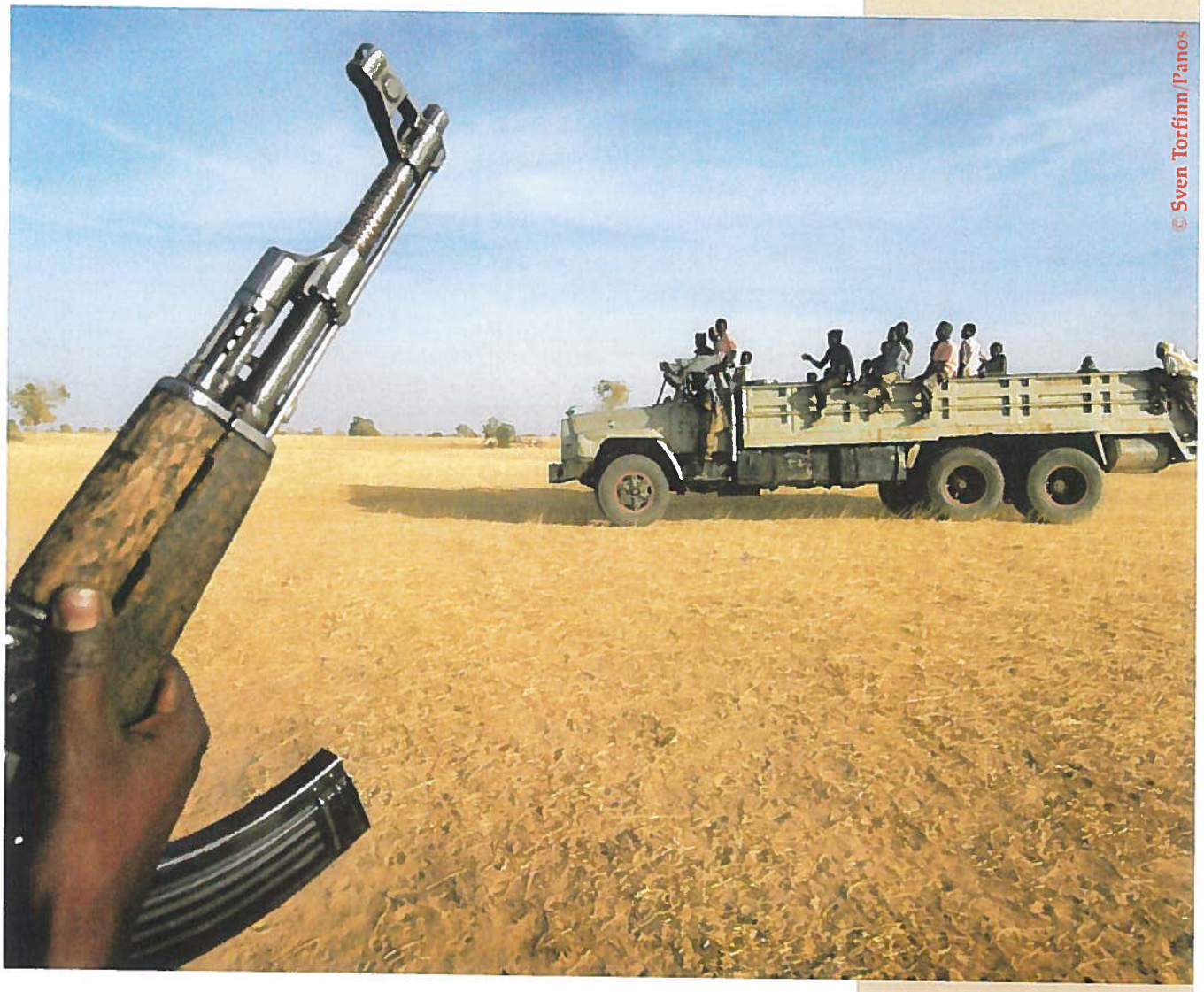

أعضاء الجماعة المسلحة، جيش تحرير السودان، في شاحنة عند مشارف بلدة الجنينة.

«الفتيات اللواتي يذهبن إلى البلدة ويعملن، ينبغي عليهن أن يكدحن كثيراً لأن الأجور متدنية جداً، فهن يغسلن الثياب طوال اليوم. ولم تُعطَ إحدى الفتيات طعاماً طوال اليوم وقُدِّم لها البسكويت فقط، وكانت منهوكة القوى كلياً. ويبذلن جهوداً مضنية لنيل استقلالهن عن أهلهن، لكن المال الذي يكسبنه غالباً ما ينفقنه على أدوات الزينة (مستحضرات التجميل) فقط... وأحياناً يتعرضن للانتهاكات ويحملن؟... ثم يمكن أن يتم إسقاط الجنين ما قد يُعرِّض حياتهن للخطر، ويتم ذلك في الخفاء...».
«عبد الرحمن»، ناشط في منظمة غير حكومية من الجنينة

أحياناً، كما حدث في مخيم كالما، يشكل الشبان مجموعات للاقتصاص من المجرمين. ويعيش الشبان في وضع لا يبدو فيه أي أمل في الحاضر، وأياً كان ما يفعلونه، قد يُتهمون بالانتساب إلى جماعة مسلحة. وينضم بعض الساخطين والمحبطين منهم إلى الجماعات المسلحة، برغم أن زعماء المخيم ينفون ذلك.

«الفتيان المراهقون لا يستطيعون مغادرة المخيم، فإذا تنقلوا تحقق الحكومة معهم، وقد تضربهم أو تعتقلهم بتهمة مساندتهم لطورا بورا وتنعتهم بالخارجين على القانون. أما بالنسبة للفتيان، فإذا شعروا باليأس يمكن أن يلتحقوا بصفوف الحركات، لكن أهلهم لا يريدون ذلك وإذا كانوا صغاراً في السن، فلن تقبلهم الحركات».[14]
«إبراهيم»، عضو في اللجنة الإدارية لمخيم كالما

«في المخيمات المحيطة بالجنينة، يشكل الشبان مجموعة غاضبة جداً. لم تعرف أي حياة غير المخيمات وغير الحرب والحياة في المخيمات، وهم يتساءلون عن سبب عيشهم على مشارف بلدة يعيش فيها الناس حياة كريمة على مسافة بضعة أمتار فقط. ولن يكون من السهل عليهم العودة إلى قراهم. ولا يوجد تعليم ثانوي ولا تدريب مهني ولا شيء غير الالتحاق بجماعة مقاتلة».
سيف الدين نمر، عامل سابق في منظمة غير حكومية من الجنينة.

ويتحدث الراشدون عن يأسهم من «التفكك» الحاصل في المجتمع حيث «لا يصغي الشبان لنا، لأنه ليس لدينا عمل».

«تحدث كل الأشياء التي لم تكن تحدث من قبل. ففي كبكبية يتعاطى النازحون داخلياً التسول في الأسواق والمكاتب والمنظمات الحكومية. ولم نشهد شيئاً كهذا في الماضي. حتى أنهم يذهبون إلى المطاعم ويأكلون بقايا الطعام الذي يُرمى. والآن ينتشر تدخين البهانغو/الماريوانا/واستنشاق البنزين. ويحدث إطلاق نار بلا تمييز ليلاً ولا أحد يشعر بالأمن. ويذهب بعض الشبان للالتحاق بالحركات بسبب هذه الضغوط».
«آدم»، عامل في كبكبية

من الصعب للغاية تقدير نطاق تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والجنجويد والجماعات شبه العسكرية. وفي معرض الحديث مع قيادة فصيلين مختلفين في جيش تحرير السودان بمنطقة جبل مرة، وافق كل منهما على حدة على أن تجنيد الأطفال حدث في الماضي «لكن عندها نظم الصليب الأحمر ورشة عمل وأبلغنا بوجوب عدم الاستمرار في تجنيد الأطفال، لذا توقفنا عن تجنيدهم وأعدناهم إلى ديارهم».

عائلات نازحة تبحث بين أنقاض منازلها المحترقة عقب نشوب حريق في مخيم كالما للنازحين داخليا. ويؤوي مخيم كالما عشرات الآلاف من الأشخاص الذين فروا من ديارهم في دارفور في أعقاب الهجمات العنيفة التي شنتها الميليشيات التي تدعمها الحكومة.

6. خطر عمليات النقل والإعادة القسرية

«أشعر بالذعر إزاء أنباء النقل القسري الذي حدث في الليلة الماضية من مخيم عطاش في نيالا بجنوب دارفور، إزاء الطريقة التي حدثت فيها عمليات النقل كما يبدو وكذلك إمكانية إسهام مثل هذا الإجراء في وقوع مزيد من العنف. لقد عقدنا اجتماعات عديدة مع الحكومة السودانية، مشددين على أن أية عملية نقل يجب أن تكون تطوعية وأن تتقيد بالمبادئ التوجيهية للتهجير الداخلي».
جون هولمز، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة،
29 أكتوبر/تشرين الأول 2007

منذ بداية أزمة دارفور مارس مسؤولو الإدارة المحلية في دارفور ضغطاً على النازحين لمغادرة المخيمات والعودة إلى قراهم، لكن النازحين كانوا يرفضون بثبات، قائلين إنهم لا يشعرون بالأمان.

وفي 22 أغسطس/آب 2004، وقعت الحكومة السودانية على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة تتضمن ضمانات بأن تكون العودة تطوعية وأن تنفذ في أوضاع آمنة وأن المنظمة الدولية للهجرة تتمتع بحق الاتصال الكامل بالنازحين داخلياً. وقد جرى انتهاك مذكرة التفاهم هذه بثبات.

وبحسب القانون الدولي، يجب أن يتمكن النازحون داخلياً من المشاركة الكاملة والحرة في أي قرار حول ما إذا كان ينبغي أن يظلوا حيث هم أو يعودوا إلى ديارهم، أو يستقروا في مكان آخر في البلاد. وللقيام بذلك، يحتاجون إلى معلومات: معلومات حول الوضع في مسقط رأسهم أو مكان توطينهم؛ ومعلومات حول إجراءات العودة أو التوطين؛ ومعلومات حول الأوضاع المستقبلية، بما في ذلك الحصول على السكن والأرض والرزق.[15]

وفي حين أن معظم النازحين لا يشعرون بدرجة كافية من الأمان لمغادرة المخيمات والعودة إلى قراهم، شهدت بضع مناطق خلال العام الماضي توقيع اتفاقيات بين جماعات المعارضة المسلحة والجماعات العربية المحلية خلقت جيوباً آمنة استطاع الناس العودة إليها وممارسة الزراعة. وتُحيي هذه الاتفاقيات وعمليات العودة الأمل بالمستقبل، لكنها تشكل استثناء إلى حد كبير. وفي معظم الأحيان، برغم أن الحكومة قد تشارك في تسجيل اتفاقيات المصالحة هذه، إلا أن المزارعين يعيشون تحت سيطرة الجماعات العربية أو حماية الجماعات المسلحة. وفي كلتي الحالتين، قد يدفعون الضرائب، لكن العيش تحت سيطرة الجماعات العربية يجعلهم سجناء فعليين.[16]

«أنا من قرية دورسو، في شاتايا بإقليم كاس، بجنوب دارفور. وفي مارس/آذار 2004 وقعت هجمات على القرى فلذنا بالفرار. وكنت طالباً في جامعة نيالا، لكنني لم أتمكن من إتمام دراستي بسبب ظروف الحرب. وفي دورسو كان لدينا مزرعة مساحتها ٤ فدادين (16800 متر مربع) وتضم 40 شجرة ليمون وغوافا. وكنا نزرع الطماطم والشطة (الفلفل الأحمر الحار). وكان لدي 72 رأس بقر يملك جدي 27 منها، و15 رأس غنم و33 رأس ماعز وسبعة خيول. وفي إبريل/نيسان 2006، أبلغتنا الحكومة أن الأوضاع الأمنية جيدة، برغم أنني لم أكن أشعر بأن العودة آمنة. بيد أنها مارست ضغطاً علي لأنها اعتقلتني في السابق. لذا قالوا لي «لا نود رؤيتك أكثر من ذلك في المخيم». فشعرت بالفزع لذا استقليت وسيلة نقل عامة متجهة إلى نيالا ومنها إلى قريتي. وأخذت معي والدتي وشقيقي عثمان البالغ من العمر 18 عاماً، وتركت زوجتي في مخيم كالما.

«كانت 680 عائلة تعيش في دورسو سابقاً، لكن عندما وصلت إليها كان هناك حوالي 15 شخصاً في القرية، ثلاثة منهم من العرب. وكان العرب يرتدون زياً يدل على أنهم في الجيش السوداني ويحملون أسلحة وكان لديهم جهازا هاتف اتصال عبر قمر الثريا. وقالوا إنه ليس هناك أية مشكلة وكانوا يشجعون الناس على ممارسة الزراعة. وفيما عدا ذلك كانت القرية مهجورة. وذهبنا جميعاً للزراعة في النهار وفي الليل كنا ننام معاً تحت حراسة العرب. وكان بيننا أربع نساء. وزرعت الطماطم والشطة وزرع شقيقي الفول والدخن. وزرع الآخرون المحاصيل ذاتها.

«ومكثنا طوال أكثر من أربعة أشهر في القرية وعرفنا أن الحصاد سيكون جيداً. ثم، قبل أن نبدأ الحصاد، ولكن بعد أن عرفوا أن المحصول جيد، أتى سبعة رجال عرب مسلحين في تمام الساعة التاسعة من مساء الجمعة من غرب القرية. وفكوا عنزتي وأطلقوا النار على شقيقي عثمان فأردوه قتيلاً. وحدث ذلك في سبتمبر/أيلول 2006. كذلك سمعنا إطلاق نار بوضوح في شرق القرية وخبر مقتل إدريس ومبارك وقبة ومقتل عثمان أباقر في قرية سلبا التي تبعد عنا مسافة نصف ساعة سيراً على الأقدام. ودخل العرب بجيادهم إلى الأرض واتلفوا المحاصيل ولم نتمكن من حصاد شيء. فأخذت والدتي إلى مخيم كاس حيث كان يعيش والدي وعدت إلى مخيم كالما. وهكذا أعرف الآن أن ما أخبرتني إياه الحكومة كان أكاذيب ولم يكن صحيحاً».

عمر علي، 32 عاماً، يعيش في مخيم كالما

وتتسم الأرض والزراعة بأهمية بالغة بالنسبة للنازحين بحيث أن البعض سيُقدِّم تضحيات عظيمة من أجل ممارسة الزراعة. وحول الأكواخ المحيطة بمخيم أرداماتا، نثر النازحون البذور لزراعة كميات محدودة من المحاصيل حتى على أصغر قطعة أرض. وفي مخيمات عديدة، خلال موسم الأمطار، يحاول النازحون زراعة الأرض الواقعة على مشارف المخيمات. وفي أماكن أخرى، مثل طويلة، يخاطر النازحون بالتعرض لهجمات الجنجويد بالذهاب لمدة يومين أو ثلاثة إلى جبل مرة، حيث يجهزون الأرض ويزرعون المحاصيل بحيث لا يراهم الجنجويد، ثم يعودون إلى المخيم طلباً للسلامة.

ويواجه معظم الذين عادوا إلى ديارهم المصاعب وانعدام الأمن. وفي مناطق عديدة تحتل مجموعات من العرب الأراضي التي هجرها المزارعون المستقرون بين العامين 2003 و2005. وفي بعض الحالات، يعمدون إلى زراعة هذه الأراضي؛ وفي أغلب الأحيان يستخدمونها ببساطة لرعي مواشيهم. ومن ضمن الذين استقروا في أراضي النازحين في أجزاء من غرب دارفور، بما فيها وادي صالح ووادي عزوم أكثر من 30,000 شخص عبروا الحدود من تشاد، معظمهم من الجماعات العربية؛ وقد اعترفت بهم المفوضية العليا للاجئين كلاجئين. ودعا تقرير المفوضية إلى تمكين أصحاب الأرض الأصليين من العودة إلى قراهم عندما يتوفر الأمن؛ ومع ذلك اعتبر النازحون القرار تصديقاً على الاستيلاء على الأراضي.[17]

وبحسب الإحصائيات الحكومية التي لا يمكن تأكيدها، عاد عشرات الآلاف من النازحين إلى أراضيهم. ومن دون السماح لها بالدخول إلى دارفور، وثّقت منظمة العفو الدولية بضع حالات لأشخاص أفلحوا في العودة إلى الزراعة في قراهم. ومن ناحية أخرى، تتكرر كثيراً أخبار انعدام الأمن والصعوبات التي تحول دون العودة إلى الديار.

فمثلاً، عاد عدد قليل من النازحين من قرى تقع قرب زالينغي إلى قريتيهم مرغوبة وتلقى شبعان[18]. وعندما وصلوا إليهما تعرضوا لهجوم، من جانب الجنجويد كما ورد، ففروا عائدين في اليوم ذاته إلى زالينغي. وفي العام 2007 أحيت الحكومة حملتها لتشجيع النازحين داخلياً على مغادرة بعض المخيمات أو إخراجهم منها قسراً. واستهدفت الحكومة كالما، كما يبدو بهدف نقل النازحين إلى مخيمات أخرى تتمتع فيها بدرجة أكبر من السيطرة أو تشجيعهم على العودة إلى القرى الواقعة بالقرب من ديارهم. وبعد الاضطرابات التي أحدثتها الفصائل المسلحة داخل المخيم والمبينة أعلاه (انظر الصفحتين 14–15؟)، فر حوالي 10,000 مهجر داخلياً، معظمهم من الزغاوة، إلى مخيمات أخرى في المنطقة (ديريق، عطاش، السلام، الشريف، سكالي) أو إلى بلدة نيالا. وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول دخلت الحكومة السودانية إلى مخيم كالما. وفي العملية التي أعقبت ذلك، ورد أن مهجراً داخلياً واحداً قُتل، وأُصيب 17 شخصاً على الأقل بجروح وأُحرق قرابة 175 مأوى للنازحين داخلياً. وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول أبلغ ممثل لجنة الشؤون الإنسانية التابعة للحكومة اجتماعاً لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بحضور والي جنوب دارفور أن اللجنة تعتزم نقل النازحين داخلياً اعتباراً من 22 أكتوبر/تشرين الأول، وأعطى قائمة «بالأماكن التي تروج لها اللجنة كمناطق للتوطين»[19].

وخلال فترة بعد ظهر 29 أكتوبر/تشرين الأول 2007، دخل الجيش والشرطة السودانيان إلى مخيم عطاش الذي لجأ إليه العديد ممن فروا من القتال الداخلي الذي نشب في كالما. وطردت قوات الأمن قسراً الوافدين الجدد من أجل نقلهم إلى قرية تُدعى أماكيسارا وتبعد مسافة 23 كيلومتراً عن نيالا. وذهب أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن ضمنهم أفراد عسكريون ومراقبون وشرطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى المخيم، لكن العقيد في الجيش الذي كان يدير العملية أمرهم بالمغادرة. وقد شاهدوا سكان المخيم وهم يفرون بينما يجري تدمير الخيم ونقل الممتلكات بالشاحنات. وقُبض على حوالي 36 شخصاً وأُلقي بالمئات في الشاحنات التي انطلقت بهم. ويبدو أن بعضهم نُقل إلى أماكيسارا. وتشير الأنباء إلى أن سكان أماكيسارا لم يكونوا مستعدين لاستقبال النازحين ولا سعداء بذلك. ومعظم الذين أُودعوا الموقع عادوا في النهاية إلى مخيم كالما.

وفي المخيمات الأخرى، استخدمت الحكومة مزيجاً من الإقناع (دفع مال إلى العائلات الفقيرة) والضغط لإقناع النازحين داخلياً بالانتقال. وأبلغ عشرات النازحين داخلياً منظمة العفو الدولية أنهم لن يقبلوا إلا بقرى التوطين الحكومية التي بنيت في موقع قريتهم القديمة؛ ويريدون العودة إلى قراهم، لكنها ليست آمنة.

وتحاول الحكومة بصورة متكررة نقل النازحين إلى القرى عوضاً عن المخيمات. وغالباً ما تقع هذه القرى بالقرب من ديارهم الأصلية، وقد يشكل تصرف الحكومة إعادة قسرية.

وفي حين أنه من المهم ضمان عدم الاكتظاظ المفرط للمخيمات الفردية ويجب منع عسكرتها، إلا أنه ينبغي على السلطات ألا تهجر قسراً تحت أي ظرف النازحين من مخيمات النازحين داخلياً، وتعيدهم إلى ديارهم الأصلية. فالنزاع يظل يعصف بدارفور. ولن تؤدي الإعادة القسرية إلا إلى تعريض الناس لمزيد من الخطر وتجعلهم بعيداً عن متناول المنظمات الإنسانية. كذلك تهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة السودانية عدم الإخلال بالاتفاقيات التي توصلت إليها مع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والقاضية بعدم الإعادة القسرية للنازحين داخلياً. ويجب دائماً أن يتم نقل النازحين داخلياً على أساس الموافقة الكاملة المبنية على المعرفة وعلى نحو يكفل سلامتهم وكرامتهم.

7. الحماية المقدمة للنازحين: المعايير الدولية

«الأشخاص النازحون داخلياً هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص أُرغموا أو اضطروا للفرار أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وبخاصة نتيجة الآثار المترتبة على نزاع مسلح أو أوضاع يسودها العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان أو لتجنب تلك الآثار والذين لم يعبروا حدود دولة معترف بها دولياً».[20]

وقد يندرج الأشخاص النازحون قسراً الذين يعبرون حدوداً دولية تحت الحماية التي توفرها اتفاقية اللاجئين للعام 1951 أو بروتوكول العام 1967 الملحق بها أو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للعام 1969 التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. ولا يتمتع النازحون داخلياً بالحماية ذاتها المنصوص عليها في القانون الدولي التي يتمتع بها اللاجئون ولا توجد معاهدة دولية محددة لحمايتهم. وعلى عكس اللاجئين، يظل النازحون داخل الدولة التي يوجد فيها محل إقامتهم المعتاد. ويجب أن يتمتع النازحون داخلياً بالحقوق والحريات ذاتها المنصوص عليها في القانونين الدولي والمحلي التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون في بلدهم. ويجب حمايتهم بموجب القانون الدولي لحقوق والقانون الإنساني الدولي[21] والقانون المحلي والإقليمي. والمأساة التي يعيشها النازحون داخلياً هي أنه، كما في حالة السودان، غالباً ما يكون الكيان المولج بحمايتهم هو أيضاً الذي تسبب بفرارهم.

والمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي (المبادئ التوجيهية) «تحدد الحقوق والضمانات ذات الصلة بحماية الأشخاص من التهجير القسري وحمايتهم ومساعدتهم خلال التهجير وكذلك خلال العودة أو التوطين وإعادة الانخراط».[22] وتعكس المبادئ التوجيهية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه المبادئ يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من مواجهة الدولة لأوضاع التهجير الداخلي.

وتعيد المبادئ التوجيهية تأكيد حقوق الإنسان التالية المكفولة دولياً من جملة حقوق أخرى:

- الحق في عدم التهجير التعسفي (المبدأ 6)
- الحق في التمتع بالحقوق ذاتها مثل الجميع وعدم التمييز ضدهم بسبب تهجيرهم. (المبدأ 1)
- الحق في المأكل والمشرب والمأوى والكرامة والسلامة. فإذا لم توفر السلطات الوطنية ذلك، عليها قبول المساعدة من المجتمع الدولي. (المبدأن 8 و18)
- الحماية من الهجمات المباشرة أو غير المباشرة والتعذيب والاغتصاب والاستغلال الجنسي. (المبدأن 10 و11)
- الحق في حرية التنقل وحرية اختيار محل الإقامة. «وبخاصة يحق للنازحين داخلياً التنقل بحرية داخل المخيمات أو غيرها من المستوطنات وخارجها» (المبدأ 14)؛ كما أن المادة 12(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يشكل السودان طرفاً فيه، تكفل أيضاً الحق في حرية التنقل وحرية كل شخص في اختيار محل إقامته.
- الحق في طلب السلامة في جزء آخر من البلاد. (المبدأ 15)

وقد أعلنت الحكومة السودانية قبولها بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي في عدد من التصريحات. وبشكل خاص، تعيد مبادئ الخرطوم للعام 2003 [23] تأكيد النقاط الواردة في المبادئ التوجيهية وتشير إلى أن:

«المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي [هي] مفيدة كأداة لإعداد وتقييم السياسات والتشريعات الوطنية المناسبة الخاصة بالتهجير الداخلي... وجمع القوانين الدولية الراهنة المتعلقة بالتهجير الداخلي.»

بيد أن الحكومة السودانية أبدت عدم رغبتها في حماية المدنيين في دارفور، مهجرين كانوا أم لا.

والحكومة السودانية دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اللذين يكرسان الحقوق في الحياة والسلامة الجسدية والحماية من التعذيب والاغتصاب من جملة حقوق أخرى. وتكفل المادة 12(1) من الميثاق الأفريقي لكل شخص «حقه في حرية التنقل والإقامة داخل حدود الدولة شريطة تمسكه بالقانون». كذلك صرحت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان أن المادة 12(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل الحق في حرية التنقل وحرية كل شخص في اختيار محل إقامته «تتضمن الحماية من كافة أشكال التهجير الداخلي القسري».

8. التوصيات

«تمارس الحكومة الضغط علينا دائماً للعودة إلى ديارنا. لكننا نقول إننا لا نستطيع العودة إلى الديار إلى حين تسوية الأسباب التي دفعتنا للمغادرة».

«عبد الرحمن»، أحد أبناء المسالميت من جريدة

توصيات منظمة العفو الدولية المقدمة إلى الحكومة السودانية:

- الكف عن عرقلة النشر الكامل للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.
- تسهيل عمليات البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عوضاً عن إعاقتها، بما يضمن نشرها السريع وتزويدها بكافة التسهيلات الضرورية والحرية الكاملة على الحركة.
- نزع سلاح ميليشيات الجنجويد وضمان سيطرة قيادية قوية على جميع القوات شبه العسكرية الحكومية بانتظار نزع أسلحتها في إطار برنامج متكامل لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الانخراط.
- ضمان وجود منطقة آمنة حول جميع مخيمات النازحين داخلياً. ويجب منع ميليشيات الجنجويد والقوات شبه العسكرية والجماعات المسلحة من الاقتراب من مخيمات النازحين داخلياً.
- وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان: ضمان تقديم أي شخص يهاجم النازحين داخلياً إلى العدالة.
- وضع حد لكل التهجير القسري والإعادة القسرية للنازحين داخلياً.
- ضمان حصول جميع النازحين داخلياً، ومن ضمنهم سكان المخيمات، على أقل تقدير على المستويات الضرورية الدنيا من الطعام والماء والمأوى والخدمات الصحية.
- ضمان إقامة جميع مخيمات النازحين داخلياً في أماكن مناسبة لضمان سلامة النازحين داخلياً فضلاً عن حصولهم على خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغيرها من المرافق الاجتماعية.
- ضمان احترام حق النازحين داخلياً في حرية التنقل وعدم نقلهم رغماً عنهم.
- ضمان حصول جميع أطفال النازحين داخلياً على تعليم أساسي مجاني وإلزامي حتى يبلغوا سن العمل الدنيا واتخاذ خطوات لضمان دخول النازحين داخلياً تدريجياً وبصورة متكافئة إلى المدارس الثانوية.
- ضمان حصول النازحين داخلياً على حق استرداد السكن والأراضي والممتلكات أو تقديم تعويضات إليهم عندما يتعذر ذلك، عن الخسائر أو الأضرار التي لحقت بهم نتيجة النزاع.

توصيات منظمة العفو الدولية إلى جماعات المعارضة المسلحة

- الكف عن مهاجمة المدنيين، سواء بصورة مباشرة أو بلا تمييز.
- وقف جلب السلاح إلى مخيمات النازحين داخلياً.
- التوقف عن تجنيد الجنود الأطفال.
- الإقلاع عن عرقلة النشر الكامل للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والإحجام عن مهاجمة قوات البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أو التهديد بمهاجمتها.
- احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات النازحين داخلياً.

توصيات منظمة العفو الدولية إلى المجتمع الدولي:

- ضمان امتلاك البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور موارد وأفراد بأعداد كافية لحماية المدنيين بفعالية.

توصيات منظمة العفو الدولية إلى البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

- ضمان حماية الناس في مخيمات النازحين داخلياً بوضع وحدات من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالقرب من كل مخيم، وعبر تسيير دوريات بصورة دائمة، بما في ذلك من خلال مرافقة النازحين داخلياً لجلب الحطب أو زيارة السوق.
- حماية المساعدات الإنسانية وسياراتها عن طريق توفير حراسة مسلحة إذا دعت الضرورة وضمان سلامة الطرقات من خلال تسيير دوريات دائمة.
- ضمان إقامة مخيمات النازحين داخلياً في مناطق آمنة وتنفيذ أي عملية نقل للمخيمات بالاتفاق مع النازحين داخلياً.
- تسهيل العودة الآمنة والمشرفة والتطوعية للنازحين داخلياً. وينبغي على البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن تسهّل أيضاً الاندماج أو التوطين المحلي في مكان آخر إذا كان هذا هو الخيار المفضل لدى الأشخاص المعنيين. وأن تضمن بأن تكون عمليات النقل والعودة تطوعية عن طريق اشتراط مشاركة النازحين داخلياً في جميع عمليات صنع القرار وتقديم كافة المعلومات الضرورية.
- ضمان تنفيذ برنامج فعال لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الانخراط بالنسبة لكافة الجماعات المسلحة التي تعمل في دارفور.
- اتخاذ تدابير تكفل الطابع المدني للمخيمات عن طريق تنفيذ برنامج للغربلة لفصل العناصر المسلحة عن النازحين داخلياً وتنفيذ برنامج لنزع الأسلحة في المخيمات. ولن يقبل الأشخاص النازحون داخلياً مثل هذا البرنامج إلا إذا شعروا بالثقة في أن قوة حفظ سلام خارجية قادرة على حمايتهم.
- التأكد من قيام الموظفين السياسيين والمدنيين في البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بإجراء حوار وثيق ومتواصل مع النازحين داخلياً داخل المخيمات وخارجها حتى تتحسس البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بواعث قلقهم واحتياجاتهم.
- إشراك النازحين داخلياً، ومن ضمنهم النساء، في جميع القرارات المتعلقة بأمن المخيم.
- التشاور مع النساء والمنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالنازحين داخلياً، وعقد لقاءات معهن بصورة دورية.
- التأكد من قيام الموظفين المدنيين والسياسيين في البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور باتصالات حساسة مع الجماعات العربية، ومن ضمنها النازحون داخلياً فضلاً عن سواهم، لضمان اطلاع البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بصورة متكافئة على بواعث قلق العرب واحتياجاتهم.
- ضمان عمل الشرطة المدنية في البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشكل وثيق مع الشرطة السودانية من أجل التأكد من عدم السماح بإفلات الذين يهاجمون النازحين داخلياً أو يغتصبونهم أو يسلبونهم أو يؤذونهم على نحو آخر من العقاب.

هوامش

1. جان الياسون، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بدارفور، مذكرة موجزة إلى مجلس الأمن في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، SC/9178.

2. عانى أشخاص كثيرون في البلدات بسبب عدد النازحين الذين اضطروا إلى إعالتهم وخسر آخرون عملهم أو ممتلكاتهم.

3. نقلت عنه قوله IRIN، مكتب الأمم المتحدة الخاص بمنسق الشؤون الإنسانية، السودان: القوة الخاصة بدارفور «يجب أن تعزز دخول المساعدات الإنسانية»، 1 أغسطس/آب 2007، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=73532

4. انظر منظمة العفو الدولية: السودان – العرقلة والتأخير (رقم الوثيقة: AFR 54/006/2007) للاطلاع على المشاكل المتعلقة بنشر البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1769 الصادر في 31 يوليو/تموز 2007.

5. لجنة الشؤون الإنسانية هيئة حكومية تدير المخيمات وعمل المنظمات غير الحكومية فيها، بما في ذلك منح تصاريح وتأشيرات دخول للمنظمات غير الحكومية الأجنبية. وبحسب ما ورد يتولى أعضاء في جهاز المخابرات والأمن الوطني إدارة أحد فروع لجنة الشؤون الإنسانية، وهو فرع الإجراءات.

6. كذلك حدثت عمليات خطف لأعضاء المنظمات الإنسانية على أيدي مختلف الجماعات المسلحة ولعمال النفط على أيدي أحد فصائل حركة العدالة والمساواة.

7. ثوب أبيض طويل يرتديه الرجال.

8. منظمة العفو الدولية، السودان: الاغتصاب كسلاح في الحرب: العنف الجنسي وعواقبه (رقم الوثيقة: AFR 54/076/2004).

9. جمّالة، عبّالة، رعاة الجمال.

10. الحركات: الاسم الذي يطلقه عموماً المتعاطفون مع الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة.

11. التقرير النهائي لمجموعة خبراء الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/كانون الأول 2007، ص 38.

12. التقرير النهائي لمجموعة خبراء الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/كانون الأول 2007، ص 28.

13. أرقام اليونيسيف: http://www.unicef.org/har07/index_37569.htm

14. «طورا بورا» نعت يطلقه الجنجويد على جماعات المعارضة المسلحة في دارفور، مأخوذ من الجبال التي يُعتقد أن أسامة بن لادن وأتباعه كانوا مختبئين فيها.

15. للاطلاع على مناقشة كاملة، انظر علامات قياس للحلول الدائمة للنازحين داخلياً، اللجنة الدائمة المعنية بالوكالات: معهد بروكينغز، مشروع جامعة بيرن الخاص بالتهجير الداخلي، بريد إلكتروني: brookings-bern@brookings.edu

16. مثلاً في القرى المحيطة بكبكبية، الموصوفة في تقرير السودان: العيش عيشة مقيدة في دارفور IRIN 22 فبراير/شباط 2006.

17. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، 7 أغسطس/آب، التقرير يوصي بمنح وضع لاجئ للتشاديين القادمين إلى دارفور، http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/chad?page=news&id=46b889164

18. تلقى شبعان اسم محرك جداً للعواطف يعني «ستجد طعاماً وفيراً لتأكل».

19. التقرير النهائي لمجموعة خبراء الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ديسمبر/كانون الأول 2007، ص 28.

20. المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي، المقدمة (2).

21. يحميهم القانون الإنساني الدولي عندما ينشب نزاع مسلح والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الظروف كافة.

22. أعد المبادئ التوجيهية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين فرانسيس دنغ في العام 1998.

23. صدرت عقب مؤتمر وزاري عقدته إيغاد، الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، ضم السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا وأوغندا.